مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

المرأة والطفل في مواجهة الهجرة واللجوء: الإشكاليات الراهنة وآفاق الحلول المستدامة

تاريخ تقديم البحث:- ٢٠٢٥/٧/١٥
تاريخ قبول البحث:- ٢٠٢٥/٩/٤

د. آمال طرزان مصطفى (*)

ملخص البحث:

تتناول هذه الدراسة قضية الهجرة واللجوء بوصفها واحدة من أعقد الإشكاليات المعاصرة التي تتقاطع فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية مع المبادئ الإنسانية. يركز البحث بشكل خاص على معاناة النساء والأطفال، باعتبارهم الفئات الأكثر هشاشة وعرضة لمخاطر «العبودية المعاصرة» التي تشمل الإتجار بالبشر والاستغلال الجنسي. تنبع أهمية الدراسة من محاولتها تفكيك الدوافع السوسيولوجية للهجرة، والتي تتنوع بين البحث عن فرص اقتصادية والهروب من النزاعات المسلحة والاضطهاد، مع تقديم رؤية نقدية لدور المنظمات النسوية والحلول الرقمية في تخفيف وطأة هذه الأزمات.

إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية في الفجوة العميقة بين الأطر القانونية الدولية وبين الواقع المأساوي الذي تعيشه المرأة والطفل أثناء مرحلة الهجرة واللجوء. ويطرح البحث تساؤلاً مركزياً حول: كيف يمكن مواجهة التحديات الخطيرة كالاستغلال، وانعدام الجنسية، ..إلخ من خلال تفعيل الآليات الدولية وتوظيف التكنولوجيا الرقمية، بعيدًا عن القراءات التقليدية التي تهمش الدور النسوي المستقل؟

منهج البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي النقدي؛ وذلك لملاءمته لطبيعة الظاهرة المتداخلة الأبعاد. حيث قام البحث بتفكيك مصطلحي الهجرة واللجوء، وتحليل الأسباب الجوهرية الدافعة لهما، مع ممارسة دور نقدي تجاه السياسات القائمة والقوانين الدولية، لإبراز الفجوات المؤسسية والثقافية التي تحول دون توفير حماية فعلية وشاملة للفئات المستهدفة.

(*) وزارة التربية والتعليم.
hodaamal84@gmail.com

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

نتائج البحث

خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أمنيًا: تعزيز التحالفات الدولية لمكافحة الإتجار بالبشر عبر نقاط تفتيش حدودية وقوات أمنية متخصصة.

قانونيًا: ضرورة بناء نظام لجوء تعاوني عالمي يضمن حق التعليم، ويفعل القوانين الرادعة للاستغلال، ويعالج أزمة انعدام الجنسية.

نفسيًا واجتماعيًا: توفير رعاية صحية ونفسية متخصصة لعلاج الصدمات، مع إمكانية استخدام المنصات الرقمية (Zoom, Skype) لتقديم الدعم وضمان الخصوصية.

تمكينيًا: أهمية برامج التدريب المهني وتطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات للمهاجرات، لضمان استقلالهن الاقتصادي واندماجهن في سوق العمل، وتفعيل دور المبادرات النسوية في هذا الصدد.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة واللجوء - الإتجار بالبشر - التكنولوجيا الرقمية – النسوية.

مقدمة:

تُعد ظاهرة الهجرة واللجوء من أعقد الإشكاليات المعاصرة، حيث تتقاطع فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية مع مبادئ حقوق الإنسان. وفي ظل الاضطرابات العالمية العاصفة ، لم تعد الهجرة مجرد انتقال مكاني , بل تحولت ساحة تتجلى فيها معاناة الفئات المهمشة، ولاسيما المرأة والطفل ؛ وهما الفئتان اللتان تشكلان الغالبية العظمى من ملايين المهاجرين واللاجئين في العالم. كما يجدر لفت الانتباه إلى أن النساء والأطفال هم أكثر الفئات المهاجرة عرضة لمخاطر العبودية المعاصرة، التي تتجسد في أبشع صورها كالإتجار بالبشر، والاستغلال الجنسي، والبغاء القسري...إلخ.

وبناءً عليه، تهدف هذه الورقة البحثية إلى فحص وتحليل أبعاد المعاناة المعقدة التي تواجه النساء والأطفال في سياق الهجرة، مع التركيز على الأطر الدولية والأخلاقية الكفيلة بضمان حمايتهم.

أهداف البحث:

ستركز الدراسة على ثلاثة محاور رئيسة تسعى من خلالها إلى تفكيك الظاهرة وتحليل آليات مواجهتها على النحو الآتي:

المحور الأول : يتناول عرض مصطلحي الهجرة واللجوء ، مع تحليل سوسيولوجي لدوافع هجرة المرأة والطفل ، والتي تختلف باختلاف العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية، ومنها: البحث عن فرص عمل من أجل حياة أفضل في ظل وضع اقتصادي متدنٍّ في بلد المنشأ، وكذلك الهروب من الحروب، والصراعات المسلحة، والاضطهاد الديني والسياسي...إلخ.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

المحور الثاني: ستركز الورقة البحثية على طرح نماذج مختارة من التحديات الجسيمة التي تواجه هذه الفئات، ومنها خطر الإتجار بالبشر، الانقطاع القسري عن التعليم ، وأزمة «انعدام الجنسية» التي تسلب اللاجئ شرعيته القانونية والوجودية

المحور الثالث : دور المنظمات النسوية في معالجة تلك المشكلات.

المحور الرابع: ستسعى الورقة البحثية إلى إبراز الحاجة الملحة لتعزيز سبل الحماية الدولية للنساء والأطفال المهاجرين واللاجئين من خلال تفعيل دور المؤسسات والاتفاقيات الدولية . ومع طرح رؤية نقدية تدعو إلى ضرورة توظيف التكنولوجيا الرقمية كأداة لتعزيز سبل العيش الآمن للفئات المضطهدة (من امرأة وطفل) .

ومن الدراسات التي قُدمت في مجال البحث

- في دراسة للباحثة «فاطمة اكتم»، بعنوان: «الهجرة بصيغة المؤنث»، وبينما حصر التاريخ محنة معاناة الهجرة والعبور في الرجال، حاولت الباحثةُ أن تستنطق صمت الهجرة حين تأتي بصيغة المؤنث؛ لبيان كيف ظلت المرأة تعبر المسافات في الخفاء، محاصرةً بقيودٍ ثقافية وسياسية واجتماعية. حيث حاولت طرح أسباب هجرة النساء، إلى جانب تتبع تحول المهاجرة من عنصر تابع في إطار التجمع العائلي إلى فاعل اقتصادي مستقل يطمح للاندماج . وحاولت الباحثة التأكيد على أنه لا يمكن تعميم التجربة النسائية ؛ لأن ظروف النساء المهاجرات العاملات تختلف من امرأة لأخرى.

- في دراسة للباحثة عائشة التائب، الموسومة بعنوان « الهجرة غير الشرعية للمرأة العربية نحو أوروبا: قراءة سوسيولوجية»، اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لمحاولة فهم ظاهرة الهجرة النسائية العربية غير الشرعية نحو أوروبا؛ وهي ظاهرة مستجدة وغير مألوفة نتجت عن منع دخول المهاجرين إلى أوروبا، ومنع التحاق عدد من زوجات وأبناء المهاجرين بهم، مما دفع بعض نساء المهاجرين العرب إلى تعمّد الإقامة بالدول الأوروبية بطريقة غير مشروعة بعد دخولهن القانوني بتأشيرات سفر سياحية. وفي محاولة لفهم أسباب الظاهرة، يعتبر البحث أن العوامل الاقتصادية ، وإن بقيت بلا شكّ المحرّك الأساسي لمختلف تيارات الهجرة غير الشرعية بما فيها النسائية، إلا أنّه يؤكد في نفس الوقت على أن اعتماد المقاربة الاقتصادية دون غيرها يظل محاولة منقوصة تتغافل عن أهمية عوامل أخرى.

القيمة المضافة للبحث:

تناولت دراسات عديدة هذه الإشكالية، إلا أن القيمة المضافة لهذه الورقة البحثية -الموسومة بـ "المرأة والطفل في مواجهة الهجرة واللجوء: تحليل للتحديات الراهنة وآفاق الحلول المستدامة"- تكمن في محاولتها تأصيل مفهومي الهجرة واللجوء، وبيان الأسباب المتعددة لهجرة النساء؛ والتي تتباين ما بين الدوافع العائلية، وتداعيات

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

انهيار الأنظمة السياسية (كالأنظمة الشيوعية)، وتأثيرات الرأسمالية العالمية، والبحث عن فرص العمل، بالإضافة إلى الحروب والنزاعات السياسية. كما تتطرق الورقة لمجموعة من المشكلات الجوهرية، مثل: الاتجار بالبشر، وعوائق التعليم، مع تحليل التحديات على المستويين الفردي والمؤسسي. وتسلط الضوء كذلك على إشكالية عديمي الجنسية، والتمييز الجندري، وتحديات الاندماج في سوق العمل. محاولة ابراز دور المعالجة النسوية لمثل هذه المشكلات ودور التكنولوجيا الرقمية في ذلك .

المنهج المستخدم: تعتمد هذه الدراسة في معالجتها لإشكالية "المرأة والطفل في مواجهة الهجرة واللجوء: تحليل للتحديات الراهنة وآفاق الحلول المستدامة" "على المنهج التحليلي النقدي، وذلك لملاءمته لطبيعة الظاهرة المدروسة التي تتداخل فيها الأبعاد السياسية، والاجتماعية، والإنسانية. وقد تم تطبيق هذا المنهج من خلال تفكيك المفاهيم المركزية (كالهجرة واللجوء)، مع تسليط الضوء على الأسباب الجوهرية التي تدفع الفئات المستضعفة -لاسيما النساء والأطفال- لخوض تجربة اللجوء، وتحليل انعكاسات هذه التجربة على واقعهم المعيشي. كما يتبين الجانب النقدي في نقد السياسات القائمة والقوانين الدولية، مبرزةً الفجوات الثقافية والمؤسسية التي تحول دون تحقيق حماية فعلية وشاملة.

وترتبط الإشكاليات المطروحة في هذه الورقة بالتساؤلات الآتية:

١- ما المقصود بمصطلحي الهجرة واللجوء؟ وما أنماطهما المعاصرة؟

٢-ما الأسباب الأساسية لهجرة النساء والأطفال؟ وما طبيعة الاشكاليات التي تعترض مسارهم في مراحل الهجرة وما بعدها ؟

٣. ما الآليات والاتفاقيات الدولية القائمة لحماية حقوق النساء والأطفال المهاجرين واللاجئين؟

٤. ما دور النظريات النسوية في إعادة قراءة قضايا الهجرة ؟

٥. ما التوصيات والحلول المقترحة لتعزيز منظومة الحماية الدولية للمرأة والطفل في سياق الهجرة واللجوء؟ وما دور الحلول التكنولوجية في هذا المسار؟

الكلمات المفتاحية: الهجرة – اللجوء- الإتجار بالبشر-انعدام الجنسية – المنظور النسوي.

أولاً-الإطار المفاهيمي لظاهرتي الهجرة واللجوء ورصد أسبابهما الجوهرية.

تعريف كلمة الهجرة وفقا «لقاموس المختار» بأنها «الهجر» ضد الوصل، والاسم «الهجْر» و«المُهاجر» من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية، و«التّهَاجُر» التقاطع (الرازي،١٩٨٦، ص٢٨٨). أما في معجم «المصطلحات السياسية» فتعني انتقال الأشخاص من مكان واستيطانهم في مكان آخر بشكل شبة دائم (زيتون، ٢٠١٤ ، ص٣٤٢).

وعند التطرق لتعريف الهجرة اصطلحًا فهى

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

الانتقال بسبب ظروف أساسية ورئيسية تتيح للأفراد والجماعات قدر من التوازن أو الاستمرارية في الوجود عن طريق إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة البيولوجية والاجتماعية والسيكولوجية والثقافية والسياسية وغيرها، وباختصار فإنها عملية لإعادة التوازن للنسق الاجتماعي والثقافي (الموسوم ، ٢٠١٨، ص٥٢-٥٣).

وبناءً على ما سبق، يتضح أن الأصل في الهجرة هو انتقال الفرد من مكان لمكان آخر، حتي يشبع حاجاته الإنسانية المختلفة والتي منها الأمن والغذاء والعمل والتعليم...إلخ، وكل ما يحقق له حياة مستقرة، وننتقل الآن للإجابة على تساؤل ما هي أنواع الهجرة؟

لابد من الإشارة إلى تنوع أنواع الهجرة وستركز الدراسة على بيان بعضٍ من هذه الأنواع على النحو الآتي:

١- الهجرة على أساس إرادة الفرد حيث تنقسم إلى نوعين: الأولى تعرف بالهجرة الطوعية، تكون الهجرة طوعية عندما يرغب الشخص بمغادرة وطنه باختياره من أجل العمل أو التعليم...إلخ، والثانية تعرف بالهجرة القسرية عندما يجبر الشخص على مغادرة وطنه؛ بسبب الاضطهاد على أساس العرق أو النزاعات المسلحة (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠٢٠، ص٢٠٥).

٢- الهجرة على أساس المكان حيث ينقسم إلى نوعين: الأولى الهجرة الداخلية وتعني الانتقال الداخلي للأشخاص داخل حدود دولةً من المناطق الريفية أو المناطق المتأثرة بالنزاع إلى المناطق الحضرية أو المناطق الآمنة، والثانية الهجرة الخارجية تتضمن الانتقال عبر الحدود الدولية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠٢٠، ص٢٠٥).

٣- الهجرة طبقًا للموقف القانوني ينقسم إلى نوعين: الأولى غير الشرعية تعني تدبير الدخول غير المشروع من وإلى إقليم أية دولة من قبل أفراد أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك، دون التقيد بالضوابط والشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد (الشيشيني، ٢٠١٤، ص١٤٠). أي الانتقال من مكان إلى آخر بطرق مخالفة لقوانين الهجرة الدولية والمحلية ومن مسمياتها الهجرة غير النظامية وغير القانونية والسرية (التايب، ٢٠٢٠ ،ص١٢١) والثانية تُعرف بالهجرة الشرعية وتتسم بكونها قانونية عندما يراعي الشخص التشريعات المنظمة للسفر لدى الدولة المغادر إليها (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠٢٠، ص٢٠٥).

من خلال العرض السابق تم التطرق لأنواع الهجرة، حيث يوجد نوع يتسم بحرية الاختيار يلجا إليه الفرد في ظل استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في موطنه الأصلي. بجانب ذلك، تم التطرق أيضا للهجرة القسرية التي يلجأ إليها الفرد في حال الاضطرابات السياسية والحروب والنزاعات في موطنه، مع بيان أن هجرة الفرد قد تكون داخل حدود الوطن أو خارجة، وقد تكون قانونية أو غير قانوني. يظهر من خلال ذلك

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

أن ظاهـرة الهجرة مقترنة بمسـألة اللجوء خاصة في حالات الهجرة غير المشـروعة، حيـث يضطر الأشخاص الهاربون من الاضطهـاد والنزاعات والحروب إلى اللجوء لدول أخرى، بهدف الحصول على الحماية والأمان. وبالتالي، توجد علاقة وثيقة بين مفهـوم الهجرة ومفهوم اللجـوء مما يضطرنا إلى تحديد وتعريف مفهوم اللجوء.

تؤخذ كلمة لجأ في معجم «مقاييس اللغة» لغويًا مـن لجأ اللام والجيم والهمزة كلمة واحدة، وهي اللجأ والملجأ، أى المكان الذي يُلتجأ إليه. ويقالـ: لجـأت والتجأت (بنفـارس، د.ت ،ص٢٣٥). ووفقا لتعريف معجم «لسان العرب» تشتق كلمة اللجوء من لجأ، يقال لجأ إلى الشيء أو المكان، ويقال ألجأت أمري إلى الله ، أي أسندت ، ولجأ إلى فلان أي استند إليـه واعتضد به. (منظـور، ١٩٥٥، ص١٥٢). أما لجأ بحسب «القاموس الفقهي» فتعرف بأنها : لجأ إلى الحصن لجئا، ولجوءاً لاذ إليه، واعتصم به (أبو حبيب، ١٨٨٢، ص٣٢٨).

وبذلك يتبين لي، أن مفهوم اللجوء يعني الالتجاء والاسـتناد إلى فرد أو مكان للحصـول على الحماية والأمان، فكلمة اللجوء تشتق من الفعل لجأ بمعني استند إلى شخص أو شيء واعتمد عليه.

بالإضافة لما سـبق، ورد تعريف كلمة اللاجئون في الاتفاقية الدوليـة للأمـم المتحـدة الخاصة باللاجئين لعام ١٩٥١م، فوفقا للمادة الأولى أنَّ اللاجئين هم الأشخاص الذين هجروا موطنهم الأصلي؛ نتيجة الخوف من التعرض للاضطهاد بسبب العنصرية، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سـياسي (اتفاقيـة الأمم المتحدة الخاصـة باللاجئين، لعام ١٩٥١م ، المـادة ١ /https://www.unhcr.org/ar/٤be٧cc٢٧٢٠١). وبذلـك منذ هذه الاتفاقية بدأنا الحث على ضرورة التعاون الدولي لمعالجة معضلة اللاجئين.

وعلى نفس المنـوال يعـرف العالم العربي والإسلامي في المعاهدة لعام ١٩٦٩م بشأن اللاجئين الأفارقـة مصطلح "اللاجئ" بأنه كل شخص يجد نفسه خارج البلد التي يحملـ جنسـيتها، نتيجة لخوفه للتعرض للاضطهاد بسببـ عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو بسبب آرائه السياسية؛ وبسببـ هذا الخوف لا يرغب فيـ الاسـتفادة من حماية ذلكـ البلد (الموسوم، ٢٠١٨، ص٤٣).

وفي إعلان القاهرة حولـ حقوق الإنسـان في الإسـلام -الذيـ تمت إجازته منـ قبل مجلس وزراء خارجية منظمة مؤتمر العالم الإسلامي في ٥ أغسـطس ١٩٩٠- حيث نصت المـادة (١٢) على مفهوم "حق اللجوء" بأنـ لكـل إنسـان الحق في إطار الشريعة في حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل بلاده أو خارجها، وإذا اضطهد له حق اللجوء إلي بلد آخر (إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام ١٩٩٠، مادة١٢، .http://hrlibrary.umn html.٢-edu/arab/a٠٠٣). أما الميثاق العربي لحقوق الإنسـان فقد نصتـ المادة (٢٨) على أن لكل شخص الحق في طلب اللجوء السياسي إلى بلد آخر هربا من الاضطهاد، ولا ينتفع بهذا الحقـ من

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

يجـري تتبعه من أجل جريمة تهم الـرأي العام، ولا يجوز تسليم اللاجئين السياسيين ((الميثاق العربي لحقوق الإنسـان ٢٠٠٤ .http://hrlibrary.umn. html.٢-edu/arab/a٠٠٣). وبهـذا، يؤكـد كل من إعلان القاهرة والميثـاق العربي على حق كل فرد في طلب اللجوء السـياسي واختيار محل الإقامة عند تعرضه للاضطهاد.

ولابد من الإشارة إلـى أن التاريخ شهد على التهجير القسـري لأفراد وأسـر ومجتمعات أجبـرت على ترك منازلهـا. وبنهاية عام ٢٠٢١ م كان هناك ٦,٢٦ مليون لاجئ وأكثر من ٨٤ مليون شخص تم تصنيفهم كنازحين داخلياً، ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يفتقر عدد كبير من اللاجئين إلى الوضع القانوني الرسمي والحماية بموجب القانون الدولي (Murray, and other, 2023,p.3).

ويلاحـظ تزايد عدد النسـاء اللاتي يعبرن البحر الأبيض المتوسـط الآن حيث وصل عددهن ٢٠ ٪ من جميع الوافدين عن طريق البحر إلى جنوب أوروبا، ولكن البيانات المتاحة قليلة للغاية، ويشير الناشطون والمنظمات غير الحكومية العاملة على الحدود إلى أن النساء يشكلن في الواقع نسبة أكبر من الهجـرة التي تحدث أثناء عبور البحر. وبعبارة أخرى، سيكون معدلـ وفيات النسـاء أعلى من الرجال أثناء عبور البحار Schmoll, ٢٠٢٤,p.٢)).

ومن ثم فإن التساؤل الذي يطرح نفسه الآن هو: ما أبرز أسباب هجرة المرأة؟ وأهم الاشكاليات التي تواجهها أثناء وبعد عملية الهجرة؟

ستتطرق الدراسة لبعض من الأسـباب التي دفعت النساء للهجرة على النحو الآتي:

١- مرافقة العائلة: فقد هاجرت النساء ما بين ١٩٧٠: ١٩٨٠م إلى دول الاسـتقبال في إطار عائلي للالتحاق بعائلتها زوجها أو ابنها أو أهلها أو جميع ما سـبق (اكتم، ٢٠١٩، صـ١٣٢). ففي بدايـة هجرة المـرأة أرى أن دورها كان قاصراً على المجال الخاص، المتمثل في دور الرعاية والاهتمام بالشـؤون الأسرية فحسـب مثل قيامها بالأعمال المنزلية والحمل والإنجاب وتربية الأبناء والاهتمام بزوجها فحسـب، لم تكن الهجرة من أجل البحث عن عمل أو للارتقاء بمستواها التعليم.

٢ -انهيار الأنظمة الشيوعية : شهدت أواخر الثمانينيات تدفق نساء ينحدرن من دول الشرق بعـد انهيار الأنظمة الشـيوعية ومن دول البلقان في أعقاب تفـكك المنطقة (التايب، ٢٠٢٠، ص١٢٥).

٣-الرأسـمالية العالمية : حيث رأت عديد من المنظرات النسويات أن الرأسمالية العالمية والتهجيرات البيئية والاستعمارية، ولا سيما أن الرأسمالية خلقت ظروفاً معيشية غير مستقرة بشـكل متزايد، وأجوراً منخفضـة وعمالة خطرة في الجنوب العالمي، حيث تنقل الشركات إنتاجها من الشمال إلى الجنوب- وكيف تتأثر النساء بشـكل خاص بهذه المتغيرات (سـويلم. ٢٠٢٢. الهجـرة كقضيـة نسـوية، https://feminism-mena.fes.de/ar/e/migration-as-a-feminist-issue.html)

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

٤-الحصول على العمل: بسبب انتعاش الطلب على الوظائف الأنثوية، والعمالة غير الماهرة ، في قطاعات الإنتاج بالأسواق العالمية في سياق التطورات الدولية الراهنة(اكتم، ٢٠١٩، ص١٣٣). ويتضح لي أن الرأسمالية تسعى إلى استغلال العمالة رخيصة الثمن المتمثلة في النساء، مما يترتب عليه أن تصبح حياتهن غير مستقرة، كما أن ظروف العمل سيئة تتسم بعدم الأمان وذات آجر منخفض. وهذه الأوضاع تضعف من المرأة نظرًا لتحملها المسئولية الأسرية بمفردها في كثير من الأحيان. ولكن يلاحظ خروج المرأة للمجال العام للحصول على عمل وراتب للإنفاق على نفسها وعائلتها؛ فتحطمت الصورة النمطية للمرأة بوصفها ربة منزل فحسب.

٥- الحروب: المنطقة العربية هي أقل المناطق سلمًا في العالم، فمنذ عام ٢٠١٥م نجد تزايد الصراعات في الجمهورية العربية السورية، يليها العراق وأفغانستان، وجنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان، والصومال. وحسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا شهدت ١١ بلدا عربية من أصل ٢٢ صراعا داخليا منذ عام ٢٠٠٩ (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠١٥، ص١٢٥)؛ وبسبب الصراعات والحروب الأهلية وعدم الاستقرار مما دفع النساء إلى الهجرة القسرية في أفريقيا - ليس فقط للسودانيين والصوماليين، وبل أيضًا للكاميرونيين والنيجيريين والبوركينابيين من ساحل العاج، وأكثر من ذلك، ومؤخرًا الليبيين أو الأفارقة المقيمين في ليبيا (Schmoll, ٢٠٢٤,p.٤٩)).

٥-**سياسية** : الاضطرابات السياسية في الدولة المتسلل منها، واستبداد بعض النظم السياسية والتعصب والاضطهاد السياسي ومصادرة الحريات (السراني، ٢٠١٤، ص١٠٦). ويبدو لى خطورة الحياة على النساء في ظل الحروب والنزاعات، الأمر الذي يعرضهن للهجرة القسرية والتي قد يفقدن حياتهن بسببها أو يتعرضن لأشكال متنوعة من انتهاكات للحقوق.

ومن خلال العرض السابق، أعتقد أن أسباب هجرة النساء تتسم بالتنوع والتعقيد فمنها نابع من حرية إرادة المرأة، ترجع لأسباب اقتصادي وثقافية كتحسين مستوي المعيشة أو الحصول على فرصة عمل أو السعي للحصول على تعليم عالٍ مناسب لها، ومنها القسري بسبب تعرض أوطانهن للنزاعات والحروب والاضطهاد فيضطررن للهروب المفاجئ غير الشرعي، وبالتالي يتعرضن لمخاطر جسيمه.

وتجدر الإشارة إلى إبراز أهم الاشكاليات التي تواجهها المرأة أثناء وبعد عملية الهجرة والتي منها على سبيل المثال:

أن السياسيات القومية على مستوى دول المنشأ يمكن أن تشكل عائقا أمام هجرة النساء، وتكون هذه السياسات مشروطة بالوضع المفروض على أوضاع المرأة في العائلة والمجتمع، وقد سنت بعض الدول قوانين وتشريعات خاصة بقصد حماية النساء، غير أنها أظهرت نوعا من التعسف

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

الذي طال النساء عند الرغبة في الانتقال بين بلد المنشأ وبلد الاستقبال (اكتم، ٢٠١٩، ص١٣٥). وأعتقد أن بعض الدول تتعامل مع هجرة النساء بناء على النوع الاجتماعي حيث تقيدها الثقافة والعادات والتقاليد والفهم الخاطئ للنص الديني الذي يقصر على النساء المجال الخاص المتمثل في أدوار الرعاية المنزلية من إنجاب وإشباع الرغبات الجنسية لأزواجهن، فهن يمثلن الجانب البيولوجي. في حين يمثل الرجال المجال العام المتمثل في السياسة والاقتصاد والفكر والإبداع، وبالتالي هو المسئول عن الجانب الاقتصادي. ومما هو معروف أن العقل المجتمعي يسيطر على السياسة القومية للدول؛ فيتم سن قوانين تعيق هجرة النساء من موطنها إلى البلد المضيف، هذا في حال الحديث عن الهجرة الشرعية لدوافع اقتصادية ...إلخ؛ فماذا عن الهجرة غير الشرعية في حالة الاضطرابات والحروب؟

إن الهجرة غير الشرعية لاسيّما بوجهها الأنثوي تبقى بلا شك تجسيدًا مختلفا ومغايرا لصنوف الحراك البشري المعهودة والمعاصرة، ولعل دخول المرأة والفتاة والأطفال القصّر في حالة تونس ومصر والمغرب الأقصى على مسار رحلات المغامرة بالحياة مقابل العيش الكريم، تجعل منها فعلا اجتماعيا مغايرا؛ لأن الرحلة الشاقة والمغامرة غير المأمونة لمسار الهجرة غير المشروعة عبر أمواج البحر كانت إلى وقت قريب قاصرة على الرجال (التايب، ٢٠٢٠ ، ص١٣١).

وسوف تتناول الدراسة لبعضٍ من الإشكاليات التي تواجه كل من النساء والأطفال أثناء هجرتهم غير الشرعية للجوء إلى بلد الاستقبال خوفًا من الاضطهاد السياسي والحروب والنزعات، فالتساؤل الذي يدور في ذهن الباحثة هو: ما أهم الإشكاليات الإنسانية العميقة التي تواجه النساء والأطفال أثناء رحلتي الهجرة واللجوء؟

المحور الثاني – الإشكاليات التي تواجه كل من النساء والأطفال أثناء رحلتي الهجرة واللجوء:

١- إشكالية الاتجار بالبشر:

الاتجار بالبشر هو بيع وشراء الأشخاص بغرض استغلالهم، حيث يُستخدم الأشخاص في أعمال قسرية أو يُخطفون ليسيطر عليهم شخص آخر Schmoll, ٢٠٢٤,p.٦٩)). ومن أشكال الاستغلال المتنوعة العمل القسري والاستغلال الجنسي والعبودية، بالإضافة إلى نزع الأعضاء، وتشير البيانات المتاحة إلى أن غالبية الرجال الذين يتم الاتجار بهم يُجبرون على الاستغلال في العمل، في حين تُجبر النساء بشكل رئيسي على العمل المنزلي أو الاستغلال الجنسي أو الزواج القسري ٢.Alejandra, & Stollwerck, n.d, p)).

ولابد من الإشارة إلى أن المنطقة العربية تعتبر وجهة ومنطقة لعبور اللاجئين والمهاجرين، حيث يلجا كثيرون إلى طرق غير مشروعة باستخدام وسائل النقل الخطيرة عبر البحار، وتؤدي إلى تعرضهم لمخاطر البيع والاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي والاقتصادي، إضافة إلى العبودية

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

(المفوضيــة الســامية للأمم المتحدة لشــؤون اللاجئين، ٢٠٢١،ص ١٦) .

ووفقًــا للإســتراتيجية العربيــة للوقايــة والاستجابة لمناهضة كافة أشكال العنف في وضع اللجــوء، يلاحظ أن الســيدات البالغات يمثلن ما يقرب من نصف نسبة ضحايا الاتجار التي يتم الإعلان عنها عالميا. وتمثل الســيدات والفتيات حوالي ٧٠٪ ، في حين تمثل الفتيات نسبة اثنين من كل ثلاثة أطفال، وأحيانا يتم الاتجار بالســيدات والفتيات لغرض الدعارة والاستغلال الجنسي (المفوضيــة الســامية للأمم المتحــدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٢١،ص ١٣).

ومن ناحية أخرى، تسـببت الأوضاع في سـوريا والعراق في ظهور أشكال جديدة من الاستغلال الجنسي وأشـكال العبودية المرتكبة ضد النسـاء والفتيات من قبل بعض الجماعات، فوفقا للتقرير-الصادر من قبل مجلس حقوق الإنسـان التابع للأمم المتحدة- هنالك جماعات مسـلحة تسـتخدم العنف القائم على النوع الاجتماعي يمارس ضد النساء اليزيديات، حيث تورطت الجماعة المعروفة بـ«**داعش**» –على سبيل المثال- خـلال مهاجمتها للقرى اليزيدية في القتل الممنهج للرجال والصبية ممن تخطت أعمارهم الرابعة عشرة، أما النساء والأطفال فقد تعرضوا لأشكال مختلفة من الانتهاكات. وتشـير التقارير إلى معاملة جماعة داعش للنساء والأطفال الذين تم أسرهم بوصفهم غنائم حرب؛ فيحق لهم بيع النساء أو اغتصابهـن، بالإضافة إلى المعاملة غير الإنسـانية (المفوضيــة الســامية للأمم المتحدة لشــؤون اللاجئين، ٢٠٢١،ص١٦- ١٧).

وقد ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في مارس ٢٠١٥م، تزايد أعمـال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في العراق خاصة ضد الأقليـات و اليزيديات التي تتـراوح أعمارهن بين ٨ و٣٥ عام. حيـث تم بيع النساء بأسـعار مختلفة طبقا لأعمارهن. كما تم تسجيل أنمـاط من العنـف الجنسي والعبوديـة والاختطاف والاتجار في النسـاء التي قامت الجماعـة المعروفـة بـ «**داعش**» بارتكابها في العراق، ولا يختلف الوضع بين اللاجئين الفلسطينيين بشكل كبير. فطبقا للمسح الذي قامت بـه منظمة الأونـروا والذي تم من خلال دراسـة عينة من ٢٥٩٠ أسـرة في مخيمات اللاجئين الفلسـطينيين في الأردن، وصل متوسـط حالات تعنيف الزوجـات خلال حياتهن إلى ٤٤,٧٪ وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوضع الذي يشكله الاحتلال يضع النساء والفتيات في خطر أكبر للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وغيره من انتهاكات الحقوق(المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٢١، ص ١٧) .

مما سـبق يتضح، مدى الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسـان ضد النساء والفتيات في مناطق النزاع، ويلاحظ السـعي إلى توثيـق هذه الانتهاكات بشكل رسمي من خلال الاستناد إلى تقارير.

وقد أظهرت دراسـة حديثة أجريت في فرنسا حول النسـاء المهاجرات المقيمات في الملاجئ

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

أنـه كلما كانت رحلة الهجرة أكثر تعقيدا، زادت احتمـالات وقوعهن كضحايا للاعتداء الجسـدي أو الجنسي أثناء الرحلة. علاوة على ذلك، فإن النتيجة الرئيسة الأخرى لهذه الدراسـة هي أن النسـاء اللاتي كانت رحلتهن طويلة وشاقة، بغض النظر عن بلدهن الأصلي، هن ممـن يتعرضن بالفعل لأشكال متباينة من العنف قبل مغادرتهن. إلى جانب التعرض للعنف التراكمي أثناء طريق الهجرة الطويل، وقد أشـارت الشهادات الشفهية التي تم جمعها بالدراسـة إلى مزيج من الاعتداءات الجنسية وغيرها من أشكال العنف الجسدي، والعنف الأخلاقي والرمزي، والعنف القائم على النـوع الاجتماعي وغير القائم على النوع الاجتماعي Schmoll, ٢٠٢٤,p.٤٩)).

وتؤكد التقارير على تعرض الفتيات التي يحاولن العبور بمفردهن في منطقة القرن الإفريقي إلى منطقة الخليج العربي إلى الزواج القسـري والعنف والاسـتغلال الجنسي من قبل الرجال الأكبر سـنا خلال تلك الرحلة (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٢١، ص ١٦). وقد ذكر أحد كبار موظفي المفوضية السـامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن بنسبة ١٠٠٪ من النسـاء اللاجئات الهاربات مـن النزاعات في القوارب تعرضن للاغتصاب والاعتداء الجنسي أثنـاء رحلاتهـن (Pittaway & Bartolomei, ٢٠٢٣ .p,٣٣).

وبناءً على ما سبق، يتبين لي أنه يتم استخدم الاغتصاب في النزاعات لتخويف النسـاء ومجتمعاتهن وقهرهن والسيطرة عليهن . ويُسـتخدم كضرب من ضروب التعذيب يتعرض له كل من الرجال والفتيان ولكن النساء والفتيات هن الضحايا الرئيسيات. ويُرتكب الاغتصاب في أوقات النزاع على أيدي مجموعة واسعة من الرجال– بينهم الجنود والموظفون الحكوميون الآخرون وأعضاء الجماعات المسلحة. وحتى أولئـك المكلفون بحماية المدنيين –عمال الإغاثة وجنود حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة- مارسوا الأذى الجنسي ضد النساء والفتيات اللواتي وُضِعن تحت رعايتهن .وكشف تقرير موثوق به صدر في غـرب أفريقيا في العام ٢٠٠٢م وجود الأذى الجنسي واستغلال الأطفال على أيدي موظفـي المنظمات الوطنية والدولية، ومن ضمنها المفوضيـة العليا للأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين وغيرها من الهيئات التابعة للأمـم المتحدة. وقد اسـتخدم الأفراد التابعون للأمـم المتحدة وحلف شمال الأطلسي المتمركزون في كوسوفو النساء والفتيات اللواتي تم الاتجار بهن للعمل في الدعارة القسـرية، وفي بعض الحالات، شـاركوا في عملية الاتجار. وفي مايـو ٢٠٠٤ م، فتحت الأمم المتحدة تحقيقًـا في الأنباء التي أشـارت إلى أن جنود حفظ السلام التابعين لها في بونيا بجمهورية الكونغو الديمقراطيـة، مارسـوا الأذى الجنسي ضـد المدنيين رغم سياسـية الأمم المتحدة المتمثلة بعـدم القبـول مطلقا بهذه الانتهاكات (منظمة العفو الدولية، ٢٠٢١، صـ٨). وأود الإشارة إلى خطأ تعميم تلك الممارسـات على كافة العاملين مـن موظفي المنظمات الوطنيـة والدولية وكذلك

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

العاملين بالمفوضة العليا للأمم المتحدة، فالعاملون في مجال الإغاثة ليسوا جميعاً من مرتكبي هذه الانتهاكات.

وعليه ترفض النساء العودة إلى وطنهن وخاصة المفلسات منهن اللاتي تعرضن لعمليات الاغتصاب والإيذاء خاصة ممن لديهن أطفال ؛ فأصبحن يشعرن بفقدان الكرامة والسلامة الجسدية وعدم القدرة على سداد الديون التي تراكمت عليهن إلى جانب الشعور بالعار المطلق (Schmoll, ٢٠٢٤,p.٦٦).

ومما سبق يتضح لي أن أبرز الإشكاليات الرئيسة التي تواجه النساء والأطفال أثناء رحلة الهجرة واللجوء مشكلة الاتجار البشري، والتي يفقدون فيها كرامتهم الإنسانية، بسبب تعرضهم للعنف والاعتداءات الجنسية وانعدام الأمن والحماية. الأمر الذي يستدعى محاولة البحث عن الإشكاليات الأُخرى التي يواجهها اللاجئون عند الاستقرار في بلد المضيف.

٢-إشكالية قضية التعليم:

يعتبر التعليم مسار حيوي للحراك الاجتماعي للاجئين، لكن هناك حواجز كالوصمة والتمييز والقيود المؤسسية تعيق وصولهم للتعليم العالي الجيد (Al-Hendawi & Alodat١, ٢٠٢٣,p.٢) من بين ٢٠,٧ مليون لاجئ في العالم، هناك ٧,٩ مليون في سن الدراسة، لكن يتمكن نصفهم فقط من الذهاب إلى المدارس. ومن الجدير بالذكر أن التعليم عنصر أساسي في الاستجابة الدولية للاجئين، وفقًا لإعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين (المفوضة الدولية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، د.ت، https://www.unhcr.org/ar/what-we-do/build-better-futures/education) وهذا ما سيقودنا إلى محاولة الإجابة عن التساؤل: ما التحديات الرئيسة التي تواجه الطلاب اللاجئين؟

للإجابة عن هذا التساؤل أرى ضرورة البحث عن التحديات الرئيسة التي تشكل محنة للطلاب اللاجئين، والتي تتمثل في جانبين- من وجهة نظري- أحداهما فردى والآخر مؤسسي وسأتناولها على النحو الآتي:

أ-التحديات الفردية :

تتمثل في أمورٍ كثيرة منها: إتقان اللغة، وإمكانية الوصول إلى المعلومات، والتمويل، والسكن في المناطق النائية، وأوراق الاعتماد، والعزلة الاجتماعية، والتمييز، والتثقيف الثقافي في بيئة تعليمية جديدة، والقضايا القانونية، والتجارب التعليمية المضطربة . إلى جانب قضية الصحة العقلية ورفاهية الطلاب اللاجئين حيث تنبع تحديات الصحة العقلية من مرحلتي ما قبل الهجرة وما بعدها، والتي أدت إلى نقص الاستقرار، وزيادة الضعف، والإعاقة في الأداء الأكاديمي، فتعد قضايا الصحة العقلية السبب في عدم الاندماج في البلد المضيف مع الشعور بضياع الوقت. وشعور الطلاب اللاجئين بالإحباط لعدم الاعتراف بمعارفهم وتعليمهم السابق والذي ترتب عليه الشعور بتدني احترام الذات (Berg ,2023,p14-15. ومما سبق يتضح لي أن

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

من أهـم الصعوبات الفردية التي تواجه الطلاب اللاجئيـن تتمثل في جانبين: الأول من حيث الحياة العملية للطلاب الذين يواجهون التحديات اللغوية والثقافيـة، وكذلك التحديات الأكاديمية والإدارية ككيفية إثبات الشـهادات والاعتمادات السابقة للطلاب اللاجئين للالتحاق بالمؤسسة التعليمية، والثاني من حيث الحياة الاجتماعية والنفسية كالشعور بالعزلة الاجتماعية والإحباط وتدني الذات...إلخ.

وهذا سيترتب عليه الانتقال إلى التحديات المؤسسـية التي تواجه الطلاب اللاجئين في الالتحاق بالتعليم وإكماله، على النحو الآتي:

ب-التحديات المؤسسية:

تظهر الدراسات الحديثة التحديات المؤسسية التي تواجه اللاجئين في الالتحـاق بالتعليم العالي كالآتي:

١- ركزت سياسات اللاجئين بشكل أساسي على تنمية القوى العاملة والتدريب المهني، بدلاً من التركيز على المسار الأكاديمي للتعليم ما بعد الثانوي.

٢- الاعتماد على سياقات مؤسسية غير ملائمـة، مع غياب ثقافة الرعاية والدعم في البيئـة الأكاديمية حيث تعتمد القواعد واللوائح المؤسسية للانتقال الجامعي على افتراضات مسبقة وخلفيات وتطلعات لا تتناسب مع خلفيات وتجارب اللاجئين.

٣- توفر بعض مؤسسات التعليم العالي للاجئين إمكانية الوصول إلى فصولهم الدراسـية دون شهادات رسمية.

٤-نقص الموظفين المدربين و المتخصصين ذوي الكفاءة في اللغـة ، أو المدربين الحاصلين على تدريب متعدد الثقافات، أو مقدمي الدعم النفسي المؤهلين، لمعالجة الاحتياجات المعقدة والمتنوعة للطلاب اللاجئين.

٥-مخاوف أعضاء هيئـة التدريس حول كيفية التعامل مع الطلاب الذين تعرضوا للهجرة القسرية أو حول التعامل مع قضايا عملية مثل التحقق من صحة الوثائق.

٦-نقص المعلومات والمبادئ التوجيهية بشأن المسائل المرتبطة بالخطاب السياسي، وأطر السياسات لها أهمية كبيرة لمؤسسات التعليم العالي التي تهدف إلى دعم الطلاب اللاجئين (Berg ,٢٠٢٣,١٥p-١٦).

وبناءً على ما سبق، أؤكد على أهمية الاستجابة المؤسسية المدروسة للهجرة القسرية، بما في ذلك تطوير المناهج الدراسية، الذي سيسمح للجامعات بوضع طلابها وخريجيها في مكان يسمح لهم بالازدهار في كافة المجالات Murray, and other, ١٨.٢٠٢٣p)).

لأن التعليم -والتعليم على وجه الخصوص -يمكن أن يوفر الحماية الجسدية، وكذلك الحماية المعرفية من حيث المعلومات والرسائل المنقولة المنقذة للحياة، وكذلك يوفر للأطفال والشباب الدعم النفسي المهم من خلال إعادة

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

تأسيس الروتين، والشعور بالحياة الطبيعية، والأمل في المستقبل، وكذلك من خلال التفاعل الإيجابي مع الأقران (Parreñas, ٢٠٠٩, p.١١).

واستنادًا إلى ما سبق، تعد الإعدادات المؤسسية، أحد الأسباب التي حالت دون وصول اللاجئين إلى النجاح في التعليم العالي، وكذلك الاختلافات الثقافية أبطأت التكامل الاجتماعي والأكاديمي، وفي هذا السياق تسببت التوقعات المرتبطة بالنوع الاجتماعي في خلق عقبات إضافية، خاصة بالنسبة للنساء (Berg, ٢٠٢٣, p١٤-١٥). ولكن يبقي التساؤل المطروح هل يمكن أن نعتمد على تكنولوجيا المعلومات لتوفير تعليم جامعي للطلاب اللاجئين؟

وبسبب هذه التحديات المتعددة الجوانب التي يواجهها الطلاب اللاجئون والتي تقلل من فرص وصولهم إلى التعليم العالي التقليدي، تم إعداد دورات التدريبية عبر الإنترنت للطلاب اللاجئين. بشكل عام، وقد كان يُنظر إلى الدورات التدريبية عبر الإنترنت على أنها حل محتمل للمتعلمين، نظرًا لكونها أرخص وأكثر مرونة واستقلالية من التعليم العالي المحلي. ومع ذلك، أظهرت الدراسات انخفاض معدلات إتمام الدراسة عبر الإنترنت؛ بسبب "تنوع المجموعات المستهدفة"؛ الأمر الذي ترتب عليه صعوبات إنشاء عروض تعليمية عبر الإنترنت تلبي الخلفيات والاحتياجات المتنوعة للطلاب اللاجئين (Berg, ٢٠٢٣, p.١٥) . وبذلك يتضح صعوبة الاعتماد على تعليم جامعي للطلاب اللاجئين عبر الإنترنت.

وإنْ كنت أعتقد بضرورة استخدام الإنترنت بشكل فعال في تعليم الطلاب اللاجئين، من خلال تصميم مجموعة من الدروات التعليمية أُعدت خصيصا للاجئين، يراعي فيها الخلفيات الثقافية والتعليمية المتنوعة، وكذلك ضرورة إنشاء مجتمعات تعلم افتراضية تراعي التواصل والدعم المتبادل بين الطلاب، مع توفير مشروعات جماعية . ولكي يتحقق ذلك أرى ضرورة تنمية المهارات الرقمية للطلاب اللاجئين، وكذلك لابد من التعاون مع المنظمات المجتمعية والحكومية من خلال إشراك المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ البرامج التعليمية عبر الإنترنت والتي تراعي الخلفيات الثقافية ومرحلة التعلم السابقة.

وبناءً على ما سبق، يتضح مدى الصعوبات التي تواجه الطلاب اللاجئين في سبيل الاندماج بالبيئة التعليمية الجديدة سواء بشكل فردى أو بشكل مؤسسي، الأمر الذي يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية من المؤسسات التعليمية والحكومات والمنظمات المجتمعية لحل هذه المعضلة. فما الجهود التي تبذلها بعض الدول الأوروبية والعربية لدعم حق اللاجئين في الحصول على التعليم والدمج في المجتمع؟

كان علينا إلقاء الضوء على نماذج من الدول الأوروبية تدعم حق اللاجئ في الحصول في التعليم، وهذا ما يحدث في مدينة أثينا حيث تساعد الطلاب اللاجئين على تعلم اللغتين اليونانية والإنجليزية لدمجهم في المجتمع، وكذلك إنشاء مراكز لاجئين حضرية لتقديم

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

الدعم والموارد. ففي منظمة الزيتون التي تقع في حي إكسارتشيا بأثينا، والتي تشتهر بأنها ملاذ لطالبي اللجوء من المخيمات المكتظة، وتقدم إغاثة إنسانية لنازحي الشرق الأوسط، كالحماية للأطفال والتعليم والأمن الغذائي والإسكان، كما توفر مشاريع تمكين للنساء والأطفال اللاجئين، ودروس لتعلم الإنجليزية ELL (Murray, and other, ٢٠٢٣ ,p.٢٠٧-٢٠٨).

أما عن النماذج العربية لدعم اللاجئين نجد دولة قطر-على سبيل المثال- حيث استضافت عدداً محدوداً من اللاجئين السوريين منذ بداية الأزمة عام ٢٠١١، بإحصائيات أولية تشير إلى ٣٢٢ لاجئ، وتشير تقديرات لاحقة إلى ارتفاع نسبة اللاجئين إلى ٦٠,٠٠٠ لاجئ يمثلون ٢,٢٪ من سكان قطر. وقدمت قطر مساهمات كبيرة للاجئين السوريين في البلدان المضيفة، من خلال منح مالية ومادية بما في ذلك دعم التعليم العالي حيث تقدم ٣٢ مؤسسة تعليم عالي قطرية أكثر من ٣٦٦ برنامجًا تعليميًا لحوالي ٣٩ ألف طالب سنة ٢٠٢٢م، وكذلك قدمت مؤسسة قطر منح دراسية للطلاب اللاجئين في بلدان مثل لبنان (Al-Hendawi & Alodat١, ٢٠٢٣ ,p.٣-٤).

بالإضافة لما سبق، علينا التطرق للاتفاقيات الدولية في دعم اللاجئين، فبموجب اتفاقيات دولية لعامي ١٩٥١ و ١٩٨٩م تم التركيز على التعليم، فالهدف الرابع من المفوضة ينص على ضمان التعليم الجيد والشامل للجميع؛ لذلك تقيم المفوضية شراكات لضمان توفير تعليم جيد للأطفال والشباب اللاجئين؛ لأنه يحمي الأطفال والشباب اللاجئين من الاستغلال بكافة أنواعه(جنسي - عمالة- زواج قسري)، فالتعليم يزود اللاجئين بالمعارف والمهارات اللازمة لإعادة بناء حياتهم. (المفوضة الدولية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين. د.ت. https://www.unhcr.org/ar/what-we-do/build-better-futures/education).

وهذا ما تؤكده اليونيسف "إن المراهقين غير المصحوبين بذويهم أكثر عرضة لخطر العنف وسوء المعاملة والاستغلال والاتجار. لمنع الأطفال، وخاصة الشباب، من الإجبار على ممارسة أنشطة تتسم بالعنف، يجب علينا الاستثمار في مستقبلهم ليصبح أكثر استقرارا وسلاما (Parreñas , ٢٠٠٩ ,p.١٠).

وخلاصة القول أنّ التعليم يعتبر ركيزة أساسية تمكن الأطفال والشباب المعرضين للخطر من بناء مستقبلهم، حيث يتيح لهم الفرصة للاندماج في المجتمع. كما يمكنهم من معرفة الحقوق والواجبات، ويعزز من قدراتهم على مواجهة التحديات والعقبات. وقد تبين من العرض السابق الدور الحيوي لوثائق الهوية الشخصية في تسهيل عملية التعليم والخدمات الأساسية لذلك سنعرض أزمة انعدام الجنسية لدى اللاجئين.

٣-إشكالية الأشخاص عديمي الجنسية :

الشخص عديم الجنسية هو فرد لا يحمل أي جنسية ولا تعترف به أي دولة كمواطن، مما يحرمه من الحقوق الأساسية مثل التعليم والرعاية

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

الصحية والفرص القانونية للعمل. يتواجد هؤلاء الأفراد في جميع أنحاء العالم لذلك تدعو المفوضية لحماية الأشخاص عديمي الجنسية في العالم كافة لمحاولة إيجاد حلول لمحنتهم. ولكي يتحقق ذلك لابد للدول فقط من منح الجنسية للأشخاص عديمي الجنسية (المفوضة الدولية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، د.ت، https:// help.unhcr.org/faq/ar/how-can-we-help-you/statelessness/).

مما سبق يتبين لي حرمان عديمي الجنسية من الحصول على الخدمات الأساسية؛ بسبب انعدام وثائق الهوية الشخصية.

وبناءً على ذلك، نصت المادة (٢٧) في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين على أن تصدر الدول المتعاقدة في تلك الاتفاقية بطاقة هوية شخصية لكل لاجئ موجود في إقليمها لا يملك وثيقة سفر صالحة(مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،١٩٥١، مادة ٢٧). وبذلك يتضح مدي تعزيز حقوق اللاجئين بتأمين الهوية القانونية والاجتماعية لهم.

كما تنص المادة (١٥) بحق الانتماء للجمعيات حيث تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها، بصدد الجمعيات غير السياسية وغير المستهدفة للربح والنقابات المهنية، أفضل معاملة ممكنة تمنح، في نفس الظروف لمواطني بلد أجنبي. (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،١٩٥١، مادة١٥، https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-relating-status-refugees).

وعليه أصبحت قضية الحق في الجنسية من القضايا الجوهرية التي ظلت في بؤرة الاهتمام في مجال اللجوء ففي عام ٢٠٢٢م، تم التركيز على الأطفال غير المصحوبين بذويهم؛ وفهم احتياجات النساء والفتيات في سياق اللجوء وتلبيتها على نحو أفضل؛ ومراعاة قضايا انعدام الجنسية في سياق اللجوء والتداخل بين انعدام الجنسية واحتياجات الحماية(تقرير اللجوء، ٢٠٢٣، ص٨).

كما دعت المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة بالعمل مع الحكومة اليونانية والمفوضية الأوروبية والمكتب الأوروبي لدعم اللجوء واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للطفولة. إلى إعادة توطين الأشخاص من الفئات الضعيفة- بما فيهم الأطفال- خاصة في وقت تشتد فيه المصاعب، يعتبر مثالاً عملياً لتقاسم المسؤولية (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠٢٠، https://www.unhcr.org/ar/٥f٦b٢f٨b٤).

تنطوي إعادة التوطين على نقل طوعي وآمن ومنظّم للأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية من البلد الذي تم تسجيلهم فيه (إما لدى المفوضية أو مع سلطات البلد المضيف) إلى بلد آخر قد وافق على قبولهم كلاجئين. تهدف إعادة التوطين إلى توفير حل طويل الأمد للاجئين، مما يمنحهم فرصة أن

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

يصبحوا مواطنين في بلدهم الجديد، رغم أن هذه العملية قد تستغرق سنوات. يتمتع اللاجئون الذين يُعاد توطينهم بحقوق العمل والدراسة والرعاية الصحية بالإضافة إلى الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والدعم للمشاركة في المجتمع، بما في ذلك تعلم اللغة (المفوضة الدولية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، د.ت، https://help.unhcr.org/faq/ar/how-can-we-help-you/statelessness/). ولكن مع ملاحظة أنه لا أحد يمكنه التقدّم بطلب لإعادة التوطين، إذ أن المفوضية هي التي تحدد الأشخاص الأكثر تعرضاً لمخاطر جسيمة في البلد الذي تم تسجيلهم فيه، وكذلك في بلدانهم الأصلية، عادةً بسبب تهديدات تمس حياتهم أو حريتهم أو سلامتهم الجسدية أو غيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (المفوضة الدولية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، د.ت، https://help.unhcr.org/faq/ar/how-can-we-help-you/statelessness) /. ولكن مما هو واضح للعيان من الانتقادات التي توجه لحق إعادة التوطين للاجئين طول الفترة الزمنية حتى يتم فيها عملية التوطين يهدد حياة اللاجئين للمعاناة والخطر.

خلاصة القول أن إشكالية انعدام الجنسية من أهم الإشكاليات التي يواجهها اللاجئون؛ لأن الحصول على الجنسية تمنح اللاجئون الحماية والاستقرار في البلد المضيف، وتوفر لهم خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والتأمينية، إلى جانب ذلك تعزيز فرص حصول اللاجئين على فرص عمل. الأمر الذي يدعونا إلى التطرق لقضية التمييز الجندري وسوق العمل لدى اللاجئين، مع بيان موقف الحركة النسوية من تلك الإشكالية.

٤-إشكالية التمييز الجندري وتحديات سوق العمل:

في مستهل الحديث أكد أنصار النسوية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي على نقص البحث في الاختلافات الجندرية وأدوار المرأة ضمن الدراسات المتعلقة بالهجرة؛ بسبب التصور الشائع أن غالبية المهاجرين هم ذكور، وقد أظهرت دراسة على تزايد عدد النساء المهاجرات بشكل مستقل وكمعيلات رئيسيات لأسرهن، وعلى الرغم من إمكانية وصول النساء لسوق العمل الدولي، إلا أن وجود تقسيم للعمل مبني على الجندر في تلك الأسواق أدى إلى اقتصار عمل المرأة على القطاعات غير المنتظمة وغير الرسمية، وفي الغالب يتم استغلال المرأة المهاجرة؛ بسبب عدم معرفة الأسس القانونية بالدولة المضيفة (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠٢٠، ص٢١٢).

وعليه تشير «راشيل سالازار باريناس» إلى أن التقسيم الدولي للعمل تواجه فيه النساء قيودًا جنسانية في كل من الدول المرسلة والمستقبلة للهجرة (Parreñas, ٢٠٠٩ ,p. ٨-٩) .

وبذلك يتضح أن النساء المهاجرات يواجهن عبئًا مزدوجا من حيث التمييز في سوق العمل في البلد المضيف على أساس جنسهم

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

وانتمائهم في حالة الهجرة، وبذلك يواجهن تحديات مثل المعايير الجنسانية الصارمة ومحدودية الوصول إلى الموارد (Anastasiadou& Valk, ٢٠٢٣)

وفي هذا الاطار أوضحت الباحثة النسوية في العلاقات الدولية "جاكي ترو" True Jacqui إن العنف الجنسي ضد المرأة هو "القضية الجندرية" التي لولاها لما تضافرت مساعي الاتفاقيات الدولية، وجداول أعمال السياسة الخارجية، والبحوث النسوية، والمنظمات النسائية على الصعيد العالمي، ولمَا حدثت التغيرات المؤثرة التي شهدناها خلال العقد الماضي (مؤسسة فريدريش إيبرت، ٢٠١٨، ص٢٠٥).

وخلاصة القول مما سبق فإنه يتضح دور الحركة النسوية في مناقشة قضية الاختلافات القائمة على النوع الاجتماعي وأدوار المرأة ضمن دراسات الهجرة، والتمييز الممارس ضد النساء المهاجرات في أسواق العمل بالدول المضيفة.

وبذلك أصبح التساؤل الذي يراودني ما دور النظريات النسوية في معالجة قضايا النساء والأطفال اللاجئين؟

المحور الثالث- دور النظريات النسوية في معالجة قضايا النساء والأطفال اللاجئين:

في بداية الأمر توضح لنا «دورين ماري إندرا» أنه «لا توجد وجهة نظر نسوية موحدة بخصوص مناقشتهم لأي موضوع بما في ذلك طرحهم لمحنة اللاجئين (Rose, M,٢٠١٦,p.٧)، الأمر الذي يتطلب منا عرض بعض مقترحات الحركة النسوية:

١-تأسيس بيوت الحماية للنساء:

كانت أهم مطالب الحركة النسوية خلال السنوات الماضية تأسيس بيوت الحماية للنساء ضحايا العنف، وعلى الرغم من حدوث معوقات سياسية ومجتمعية وقانونية كبيرة عرقلت انتشار الفكرة وتعزيزها، وتطبيقها في المناطق المختلفة، لكن نجحت الحركة النسوية في تأسيس «مركز حياة» لحماية وتمكين النساء والعائلات، وهو مركز متعدد الأغراض لحماية النساء وأسرهن من العنف، إلا أنه بحاجة للمساندة والدعم الكبير لتفعيل قسم الإيواء (إسماعيل، وآخرون، ٢٠١٤، ص٢٢). يعد نجاح الحركة النسوية في إنشاء «مركز حياة» بوصفه أحد بيوت الحماية للنساء ضحايا العنف إنجازا هامًا لتطبيق هذه الفكرة على أرض الواقع، ولكن للأسف الشديد قد نواجه معوقات سياسية وقانونية عند تعميم هذه الفكرة في كافة البلدان المضيفة، لذلك يجب على منظمات المجتمع المدني والحكومة من توفير الدعم المالي والقانوني لإنشاء تلك المراكز والبيوت.

٢-كسب التأييد لقرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥:

سعى ائتلاف واسع للمنظمات النسائية ودعاة النوع الاجتماعي في نظام الأمم المتحدة إلى كسب

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

التأييد لقرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥م، حول المرأة والسلام والأمن وإلى القيام بدعاية دولية له. ويرسخ هذا القرار أهمية إشراك النساء في التفاوض على اتفاقيات السلام والتخطيط لمخيمات اللاجئين، وعمليات حفظ السلام، وإعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب، والسعي لتحقيق المساواة بين الجنسين، كما دفع قرار١٣٢٥م ممثلي الأمم المتحدة إلى التشاور مع المنظمات النسائية حول البعثات الميدانية، مثل تلك التي أُرسلت إلى كوسوفو وأفغانستان. وتركز الناشطات من النساء الآن على التأكد من أن الأمم المتحدة تمارس ما تبشر به من خلال تنفيذ القرار والتقيد به (منظمة العفو الدولية، ٢٠٢١، ص٢٤) . وبذلك يتبين لي مدي دور المنظمات النسوية في حشد الدعم السياسي والموارد اللازمة لتمكين المرأة على كافة المستويات المحلية والوطنية والدولية؛ لإشراكها في جهود السلام والأمن.

٣-استخدام وسائل التواصل:

يؤكد الخطاب النسوي على ضرورة استخدام وسائل التواصل في التأثير على حل الأزمات الإنسانية مثل أزمة اللاجئين الأوروبية وتحقيق الترابط الإنساني والحوار والتعاون الفعال وكذلك مواجهة التحديات العنيفة(Parreñas, ٢٠٠٩,p. ٧).

الأمر الذي دفعني للبحث عن أهم المنصات والمواقع الإلكترونية التي تقدم الإغاثة والدعم للنساء اللاجئات، وسوف أعرض لكم في سياق الدراسة نماذج من هذه المنصات كالآتي:

أ-مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية:

وهو مخصص للإغاثة والأعمال الإنسانية، وهو مركزٌ دوليٌ رائدٌ لإغاثة المجتمعات التي تُعاني من الكوارث، بهدف مساعدتها ورفع معاناتها لتعيش حياة كريمة (مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية https://www.ksrelief.org/).

ب-مبادرة النساء القياديات:

مبادرة أطلقتها المفوضية بهدف تعزيز الاستقلال الاقتصادي للنساء والفتيات اللاجئات والنازحات وتمكينهن في جميع أنحاء العالم، من خلال مساعدة المرأة اللاجئة في البحث عن مصادر الرزق. ويتم تنفيذ مشاريع سبل كسب الرزق من جهة شركاء المفوضية، وعادة ما تكون من المنظمات الوطنية أو الدولية غير الحكومية (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، د.ت، https://www.unhcr.org/٤be٧cc٢٧٤٩٩/ar).

ج-قسم حماية المرأة – جمعية اللاجئين:

في وحدة حماية المرأة التابعة لجمعية اللاجئين، يتم تقديم الدعم للنساء الوحيدات، والآباء الوحيدين، والنساء المحتاجات إلى مأوى، والنساء اللاتي تعرضن أو من المحتمل أن يتم تعرضهن للإتجار بهن، والنساء اللائي أجبرن على ممارسة الدعارة أو المطلوب جرهن إليها، و النساء اللاتي

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

تعرضـن للعنف القائم علـى النـوع الاجتماعي. يهدف قسم حماية المرأة إلـى وجود نساء قويات يعرفن حقوقهن ويمكنهـن الوقوف على أقدامهن دون الاعتماد على الآخرين (قسـم حماية المرأة – جمعيـة اللاجئيـن، https://multeciler.org.tr/?page_id=٤٢).

د-فريق معلومات بسـتك Information Team PSTIC

هذه القناة تتبع لفريـق المعلومـات في معهد بستلـث للخدمـات النفسـية والاجتماعية وهو احد برامج هيئة تيرديزوم السويسـرية فـي مصر يتم تمويل فريـق المعلومات من قبـل المفوضية السـامية للاجئين بهدف مد اللاجئين المسـتفيدين بالمعلومات الموثوقة والمفيدة عن الخدمات المقدمة لهم من المنظمات الشـريكة وفرص التوعية وتوفير المعلومات للقادمين الجدد. نشأ فريق المعلومات في عام ٢٠١٨ ويضم الفريق ١٢ شخص يعمل ضمن عدة مناطق بالقاهرة الكبرى . الهدف الاساسي لفريق المعلومات الاجابة عن جميع استفسارات اللاجئين والمهاجرين عن المنظمـات والمفوضية وتقديم جميع المعلومات من مصادر موثوقة بعيداً عن الاشاعات لذلك ستكون هذه المجموعة الوسيلة الالكترونية الشـاملة لإيصال المعلومات للاجئين من خلال المنشورات والبرامج التي سنقوم بوضعها بشكل دوري منظم بحيث تصل المعلومات لجميع اللاجئين في القاهرة.

https://www.whatsapp.com/channel/٠٠٢٩VaMAbNnH٥JM٢p١jwKR٢c?fbcl
id=IwY٢xjawFAlj١leHRuA٢FlbQIxMQA
BHXJIv٩uHIVfu٢٢Erxd٤KjYjTArPYKpqR
bJr٨f-bwHBMdGinDtxkoTVTc٢A_aem_
gAW٥TqvxGq٠QYFUDGkqBkA

وهذا سـيقودنا ذلـك إلى محاولة الإجابة على التساؤل ما سبل الحماية الدولية للاجئين؟

المحور الرابع–حماية اللاجئين :

يجب أن تعمـل السياسات الحكومية علـى ضمان حقوق المرأة المهاجرة بشكـل فعال، من خلال توجه حسـاس للجندر بالتركيز على الحقوق تجـاه الهجرة في كل من الـدول المضيفة والبلدان التي جاء المهاجرون منهـا (الوكالـة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠٢٠، ص٢١٢). سـيتم عرض بعض الاتفاقيـات والمواثيق لحماية اللاجئين على النحو الآتي:

سـنبدأ بالمادة الأولى مـن اتفاقية الأمم المتحدة بالمفوضيـة السـامية للأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين في عام ١٩٥١ بدعـم اتفاقية اللاجئين، لدعم الحق في طلـب اللجـوء (Pittaway & Bartolomei, ٢٠٢٣, p.٩-١٠) حيث شـملت على مجموعة من الحقوق للاجئين من قبيـل حرية العقيـدة وحرية التنقل من مكان إلى آخر، والحق في الحصول على التعليم، وثائق السـفر، وإتاحة الفرصة للعمل، كما أنها تشـدد على أهمية التزام اللاجئين تجـاه الحكومـة المضيفـة (المفوضة الدوليـة للأمم المتحدة لشـئون اللاجئين، ١٩٥١، مـادة ١ ، https://www.unhcr.org/ar/٤be٧cc٢٧٢٠١)

مجلّة نصف سنوية محكَّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

وبذلك تعد هذه الاتفاقية أول اتفاقية دولية حقيقية تناولت حياة اللاجئين بجوانبها الجوهرية، حيث عرضت عدداً من حقوق الإنسان الرئيسة التي يجب أن يتمتع بها اللاجئون في الدولة المضيفة أو المستقبلة، والمعطاة لمواطني تلك الدولة. وتقر هذه الاتفاقية بالنطاق الدولي لأزمات اللاجئين، وضرورة توافر تعاون دولي، بما في ذلك اقتسام الأعباء بين الدول، من أجل معالجة المشكلة. (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،١٩٥١، مادة١ .https://www.unhcr ٤be٧cc٢٧٢٠١/org/ar. بشكل عام أرى أن هذه المادة تضع الأساس لحقوق اللاجئين والتزاماتهم. ولكن ماذا عن وضع اللاجئين بشكل غير قانوني؟

قد نصت المادة (٣١) الخاصة باللاجئين الموجودين بصورة غير مشروعة في بلد الملجأ تمتنع الدول المتعاقدة عن فرض عقوبات جزائية، بسبب دخولهم أو وجودهم غير القانوني، على اللاجئين الذين يدخلون إقليمها أو يوجدون فيه دون إذن، بشريط أن يقدموا أنفسهم إلي السلطات دون إبطاء وأن يبرهنوا علي وجاهة أسباب دخولهم أو وجودهم غير القانوني (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،١٩٥١، مادة ٣١، https://www.ohchr.org/ar/ instruments-mechanisms/instruments/ convention-relating-status-refugees. يتضح من هذه المادة حساسية المشرع تجاه وضع اللاجئين في البلد المستقبل، ومحاولة حمايتهم من العقوبات الجنائية، إلا أنها قد تتيح للبعض استغلالها بحجة أنهم لاجئون لتجنب المساءلة القانونية، لذلك لابد من وضع ضوابط لتفادي حدوث أي تجاوزات.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فنجد في المادة (٣٣) والتي تعرف بمصطلح حظر الطرد أو الرد والتي تنص على أنه لا يمكن لأي دولة متعاقدة أن تطرد أو تعيد أي لاجئ إلى حدود الأقاليم حيث تتعرض حياته أو حريته للتهديد بسبب عوامل مثل عرقه، دينه، جنسيته، انتمائه لفئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية. إلا إذا كان يشكل تهديدًا لأمن البلد الذي يتواجد فيه، خاصة إذا كان قد صدر حكم نهائي بارتكابه جريمة خطيرة تهدد مجتمع البلد (السراني، ٢٠١٤، ص١١٧) . وبذلك يتضح أن هذه المادة تؤكد على التزام الدول بحماية اللاجئين من الإعادة القسرية إلى أماكن الاضطهاد ماعدا الحالات المتعلقة بالأمن القومي والجرائم الخطيرة.

وفي هذا الإطار ورد في إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام في الخامس من أغسطس ١٩٩٠ حظر الطرد أو الرد للاجئ حيث نصت المادة (١٢) بعدم إعادة اللاجئ، وعلي البلد الذي لجأ إليه أن يجيره حتى يبلغه مأمنه ما لم يكن سبب اللجوء اقتراف جريمة في نظر الشرع (إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام ١٩٩٠، مادة ١٢، html).http://hrlibrary.umn.edu/arab/a٠٠٤ ا وألاحظ أن ما ورد في إعلان القاهرة يتماشى مع المبادئ الأساسية لحماية اللاجئين، بعدم الإعادة القسرية للاجئين ؛ بشرط عدم ارتكاب أعمال تعد

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

جرائم في نظر الشريعة الإسلامية، وهذا يعبر عن توجه الإسلام نحو اللاجئين.

ومن زاوية أخرى نجد في وثيقة البحرين(*) عام ٢٠١٥ التأكيد على ضرورة تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته تجاه الدول المستضيفة للاجئين، ودعمها للحفاظ على مكتسباتها التنموية وتمكينها من رعاية اللاجئين. ودعت إلى إنشاء المؤسسات الفعالة، وتعبئة الموارد، وتحسين القدرات الإحصائية. كما أكدت ضرورة إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة واتخاذ التدابير اللازمة للحد من المخاطر الناجمة عن الأخطار الطبيعية (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠١٥، ص١٤٩). أرى أن هذه الوثيقة تقدم مقترحات عملية تفيد اللاجئ من خلال تأكيدها على ضرورة دعم المجتمع الدولي، بتقديم الرعاية اللازمة للاجئين من خلال تعزيز قدراتها التنموية، وإنشاء مؤسسات فعالة، وتحسين الموارد..إلخ. هذا فيما يخص قضية اللاجئين بصفة عامة والتساؤل: ما المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالمرأة والطفل في سياق الهجرة واللجوء؟

في البدء لابد من الإشارة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة الذي عقد في عام ١٩٧٥ ومؤتمر (نيروبي) في عام ١٩٨٥م، والذي ترتب عليه زيادة اهتمام العالم بمحنة النساء اللاجئات. ففي مؤتمر (نيروبي) العالمي الثالث عام ١٩٨٥م، بذلت الأمم المتحدة جهودًا لتحقيق المساواة بين الجنسين للنساء عالميًا، مع التركيز على النساء والفتيات اللاجئات. كما تم التركيز على قضايا مثل الغذاء، المأوى، الصحة، والتعليم، بالإضافة إلى تحديد ومكافحة الاغتصاب والاعتداء الجنسي. وتعهدت الحكومات، بما في ذلك أستراليا، بتعزيز حماية النساء والفتيات اللاجئات على مستوى العالم (Pittaway & Bartolomei, ٢٠٢٣,p.١٢-١٥) . تجاوبًا مع التزامات مؤتمر نيروبي، أنشأت الحكومة الأسترالية في عام ١٩٨٨ فئة تأشيرة للنساء المعرضات للخطر ضمن برنامج الهجرة، مخصصة بـ ٦٠ مكانًا سنويًا .(Pittaway & Bartolomei, ٢٠٢٣,p.١٢) ويلاحظ الاهتمام الدولي بقضايا النساء اللاجئات وحمايتهن منذ مؤتمر نيروبي عام١٩٨٥م، ولكن أرى أننا في حاجة ماسة إلى الشعور بأثر الجهود الدولية على أرض الواقع الفعلي المعيش للنساء اللاجئات خاصة مع تزايد إشكالية الاتجار بالأشخاص.

بالإضافة لذلك قامت منظمة العفو الدولية بحملات لوضع حد لعمليات القتل غير القانونية والتعذيب (بما فيه العنف الجنسي) وغيرها من الانتهاكات في النزاعات المسلحة. العنف ضد النساء والفتيات استجابة لاحتياجاتهن التي غالبا ما يتم تجاهلها (منظمة العفو الدولية، ٢٠٢١، ص١).

(*) وثيقة البحرين، التي اعتمدت في الدورة الثانية للمنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، المنامة، ٧ أيار/مايو ٢٠١٥.

أنظر: ١. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.(٢٠١٥) .التقرير العربي للتنمية المستدامة.عدد١. ص١٤٩

https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-sustainable-development-report-1st-arabic_1.pdf

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

وكذلك تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة هي معاهدة متعددة الأطراف برعاية الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠م، وتسمى أيضا اتفاقية باليرمو، هدفت الاتفاقية لتعزيز التعاون الدولي لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها بمزيد من الفاعلية واشتملت على تسع وعشرين مادة منها: برتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال: يهدف لمعاقبة كل من يسهم في الاتجار بالأفراد خاصة المرأة والطفل (السراني، ٢٠١٤، ص١١٧). على الرغم من الجهود المبذولة للحد من ظاهرة الاتجار بالبشر إلا أننا –فيما أعتقد- نحتاج تقييم مدى تطبيق الاتفاقيات والبروتوكولات على الواقع المعاصر. فما التوصيات والحلول المقترحة لتعزيز سبل الحماية الدولية للمرأة والطفل في سياق الهجرة واللجوء؟

توصلت إلى مجموعة من النتائج التي تتمثل في:

١-تعزيز سبل الحماية الدولية للمرأة والطفل في سياق الهجرة واللجوء من خلال اتباع مجموعة من الحلول ، التي تتلخص في مجموعة مستويات وهي:

أ-على المستوي الأمني: لابد من تحالف جهود الدول من خلال نشر قوات الأمن وإنشاء نقاط تفتيش لمواجهة أي محاولات للاستغلال والاتجار بالبشر لضمان الحماية عبر الحدود ....

ب-على المستوي القانوني: يجب إنشاء نظام لجوء تعاوني تتحمل مسؤوليته جميع الدول المعنية، مع ضرورة تفعيل القوانين لحماية النساء والأطفال في حالات الهجرة القسرية. كما يتعين سن قوانين تضمن حق التعليم وتوفير برامج تعليمية معترف بها.

ج-على مستوى الدعم النفسي: من الضروري توفير خدمات الرعاية الصحية والنفسية للنساء والأطفال الذين تعرضوا للإتجار بالبشر، من خلال إعداد ورش ودورات لمعالجة الصدمات النفسية. ويمكن عقد هذه الجلسات عبر الإنترنت باستخدام تطبيقات مثل Zoom أو Skype عبر الإنترنت، مع التأكيد على احترام الخصوصية والأمان.

د-على مستوى خدمات الحماية الاجتماعية: تسعى مؤسسات الحماية الاجتماعية إلى تدشين مبادرات اجتماعية مثل تقديم المساعدات المالية الشهرية، وتعليم اللغة المحلية، وتوفير برامج تدريب مهني للاجئات، بالإضافة إلى تطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات لتمكينهن من الاندماج في سوق العمل.

توصيات:

١- إنشاء بيوت إيواء في نقاط التوقف الرئيسية تتسم بالأمان وتحت رعاية منظمات المجتمع المدني والحكومات.

٢- سرعة استخراج الهوية الشخصية داخل الدول المضيفة.

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

٣- تنفيذ حملات توعوية لتعزيز حقوق اللاجئين في المجتمعات المستضيفة من خلال استخدام وسائل الإعلام، مثل البرامج الحوارية والمقالات الالكترونية عبر صفحات التواصل الاجتماعي ، فضلاً عن التعاون مع المؤسسات التعليمية لإضافة موضوعات اللاجئين في المناهج الدراسية، بالإضافة إلى إنتاج أفلام وثائقية تبرز تجاربهم ومعاناتهم..

قائمة المراجع العربية والاجنبية

أولا-الكتب العربية

أ-العربية.

١. إسماعيل، د. أ، وآخرون. (٢٠١٤). حماية في مهب الريح «أوضاع وحقوق الفتيات والنساء النازحات أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة» . صندوق الأمم المتحدة للسكان .

٢. السراني، عبدالله سعود.(٢٠١٤). العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب بالبشر والاتجار بهم « من كتاب مكافحة الهجرة غير الشرعية. دار الحامد للنشر والتوزيع. الأردن.

٣. الشيشيني، عزت حمد. (٢٠١٤) . المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية « من كتاب مكافحة الهجرة غير الشرعية. دار الحامد للنشر والتوزيع. الأردن.

ب- الأجنبية.

1. Alejandra, E. & Stollwerck, T. (n.d). Responding to human trafficking among refugees: “prevalence and test accuracy of a modified version of the adult human trafficking screening tool” . Heidelberg. Germany.

2. Anastasiadou, A. & Valk, H .(2023) . Sex- and gender-based differences in the migration process: A systematic literature review. the Max Planck Institute. German.

3. Murray, B. & other .(2023) . Migration, Displacement, and Higher Education Now What? . palgrave macmillan. London.

4. Pittaway, E. & Bartolomei, A.(2023). Only Rape! Human Rights and Gender Equality for Refugee Women From Refugee Camps to the United Nations, palgrave macmillan . London.

5. Schmoll, C.(2024). Women and Borders in the Mediterranean The Wretched of the Sea . palgrave macmillan. London.

ثانيًا-المعاجم العربية والأجنبية.

أ- العربية

١. ابن منظور. (١٩٥٥). لسان العرب. دار صادر لدنيا الطبعة والنشر. بيروت . مج ١.

٢. أبو حبيب، سعدي. (١٨٨٢). القاموس الفقهي لغة واصطلاحًا . ط١. دار الفكر. سورية.

٣. الرازي، محمد بن أبي بكر. (١٩٨٦). مختار الصحيح. مكتبة لبنان. بيروت.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

٤. زكريا، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن.(د.ت). معجم مقاييس اللغة . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.دمشق.سوريا.ج٥.

٥. زيتون، وضاح. (٢٠١٤). معجم المصطلحات السياسية. دار أسامة للنشر والتوزيع. عمان. الاردن.

ثالثًا-مجلات العربية والاجنبية:

أ-العربية.

١. اكتم، فاطنة.(٢٠١٩). «الهجرة بصيغة المؤنث». جامعة الحسن الثاني .كلية الآداب والعلوم الإنسانية.عدد٧. ص١٣٢-١٣٣-١٣٥.

٢. التايب، عائشة. (٢٠٢٠). « الهجرة غير الشرعية للمرأة العربية نحو أوروبا: قراءة سوسيولوجية» . مجلة العلوم الاجتماعية . مج٦ .عدد ٢. ص١٢١-١٢٥-١٣١.

٣. المرسوم، بشير هشام. (٢٠١٨) . «ظاهرتا اللجوء السياسي والهجرة غير الشرعية دراسة في النشأة والأساليب والأثار». مجلة الاستقلال (مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية والاستشارات) .عدد ١٠ . ص٥٢-٥٣- ٤٣.

ب- الأجنبية.

1. Al-Hendawi, M. & Alodat, A.(2023) . Inclusive education of refugee students with disabilities in higher education: a comparative case study . Humanities and Social Communication.p.2.

2. Berg , J.(2023). Higher education for refugees" relevance, challenges, and open research questions" . Sn social secience Springer Nature Journal. Vol.:(0123456789).p.14-15-16.

3. Parreñas, R. S. (2009). Inserting feminism in transnational migration studies. In "Feminist Research Methods" . Centre for Gender Studies. Stockholm University.p.11-10.

4. Rose, M. (2016). Feminist theory and the European refugee crisis. Northern Michigan University. Vol1 ,p.7. https://commons.nmu.edu/conspectus_borealis

رابعًا -مو اقع والتقارير والمؤتمرات:

١. تقرير اللجوء.(٢٠٢٣) .التقرير السنوي عن وضع اللجوء في الاتحاد الأوروبي، لوكسمبورغ ، مكتب مطبوعات الاتحاد الأوروبي، ، ص٨.

٢. سويلم، سعاد .(٢٠٢٢). الهجرة كقضية نسوية، المكتب الإقليمي للجندر والنسوية. مركز الدراسات النسائية في الشرق الأوسط. ٧ يناير٢٠٢٢. https://feminism-mena.fes.de/ar/e/migration-as-a-feminist-issue.html

٣. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.(٢٠١٥) .التقرير العربي للتنمية المستدامة.عدد١.ص١٢٥-١٤٩. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-sustainable-development-report-1st_1_.pdf.

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

٤. المفوضـة الدوليـة للأمم المتحدة لشـئون اللاجئين. د.تـ. التعليم. https://www.unhcr.org/ar/what-we-do/build-better-futures/education

٥. المفوضـة الدوليـة للأمم المتحدة لشـئون اللاجئين. د.تـ. انعدام الجنسـية. https:// help.unhcr.org/faq/ar/how-can-we-/help-you/statelessness

٦. مفوضيـة الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان. (٢٠٢٠). المفوضية والمنظمـة الدولية للهجرة تدعوان لنهج مشترك وقائم على المبادئ لسياسات الهجرة واللجوء الأوروبية. https:// 5f٦b٢f٨b٤/www.unhcr.org/ar

٧. مفوضيـة الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان. (١٩٥١) . الاتفاقيـة الخاصـة بوضـع اللاجئيـن . https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-relating-status-refugees

٨. المفوضية السـامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئيـن. (د.تـ). النسـاء القياديـات الداعمات للمرأة اللاجئة في البحـث عن مصادر الرزق. https://www.unhcr.org/ ٤be٧cc٢٧٤٩٩/ar

٩. المفوضية السـامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئيـن.(٢٠٢١). الاسـتراتيجية العربيـة للوقاية والاسـتجابة لمناهضة كافة أشكال العنـف في وضـع اللجـوء وخاصـة العنف الجنسي ضد النسـاء والفتيات. ص ١٦-١٧-١٣--https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/٣٦/٢٠٢٢/٠٥/Arab-Strategy_merged.pdf

١٠. منظمـة العفـو الدوليـة. (٢٠٢١). ضحايـا الحروب أجساد النساء وأرواحهن الجرائم المرتكبة ضد النسـاء في النزاعات المسلحة. ص ١-٨-٢٤. https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/sites/٩/٢٠٢١/٠٦/act٧٧٠٧٢٢٠٠٤ar.pdf

١١. مؤسسـة فريدريش إيبرت.(٢٠١٨) . مشـاركة النساء في السالم، الأمن والعمليات الانتقالية في العالم العربي: مساهمات باحثات وباحثين في مؤتمر من تنظيم مؤسسـة فريدريش إيبرت ومساواة / مركز دراسات المرأة. مركز دراسات المرأة. ص٢٠٥ -https://library.fes.de/pdf/files/bueros/beirut/١٤٥١٣.pdf

١٢. الوكالـة الأمريكية للتنميـة الدولية.(٢٠٢٠). الدليـل المرجعي المصطلحات والمفاهيم الأساسـية وتمارين تدريبية حـول الجندر . عمـان. الاردن. https://www.irex.org/sites/default/files/Gender٪٢٠Resource٪٢٠Manual٪٢٠Arabic٪٢٠Printed٪٢٠Version-low-res.pdf-

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

Women and Children in the Face of Migration and Asylum: Current Issues and Perspectives for Sustainable Solutions

Dr-Amal Tarazan Mostafa

Ministry of Education

This study addresses the issue of migration and asylum as one of the most complex contemporary dilemmas ,where political and economic dimensions intersect with humanitarian principles .The research focuses specifically on the suffering of women and children ,identified as the most vulnerable groups susceptible to the risks of" modern-day slavery ",including human trafficking and sexual exploitation .The significance of this study lies in its attempt to deconstruct the sociological drivers of migration-ranging from the pursuit of economic opportunities to escaping armed conflict and persecution-while providing a critical perspective on the role of feminist organizations and digital solutions in mitigating these crises.

Research Problem

The central problem lies in the profound gap between international legal frameworks and the tragic reality experienced by women and children during the stages of migration and asylum .The research poses a pivotal question: How can grave challenges ,such as exploitation and statelessness ,be addressed by activating international mechanisms and leveraging digital technology, moving beyond traditional narratives that marginalize independent feminist roles?

Research Methodology

The study adopts a critical analytical approach ,suited to the multifaceted nature of the phenomenon .The research deconstructs the concepts of migration

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

and asylum ,analyzing their fundamental root causes .It further exercises a critical lens toward existing policies and international laws to highlight the institutional and cultural gaps that hinder the provision of effective and comprehensive protection for the targeted groups.

Research Findings

The study reached the following conclusions:

Security-wise: Strengthening international alliances to combat human trafficking through specialized border checkpoints and dedicated security forces.

Legally: The necessity of establishing a Global Collaborative Asylum System that guarantees the right to education, enforces deterrent laws against exploitation, and addresses the crisis of statelessness.

Psycho-socially: Providing specialized mental health and medical care for trauma recovery, utilizing digital platforms (e.g., Zoom, Skype) to deliver support while ensuring privacy.

Empowerment: Emphasizing the importance of vocational training and ICT skill development for migrant women to ensure their economic independence and integration into the labor market, while activating the role of feminist initiatives in this regard.

Keywords:

Migration and Asylum - Human Trafficking - Digital Technology - Feminism.